

٣- إن ما يعزر «نوروز»، لا يبل جنحة افادة بلدات الاتحاد المحرومة دون أساس مشروعه أو مقوله من التيار الكهربائي الذي تولده المعامل التابعة لـ«المصلحة الوطنية لغير الالاعطائي»، هي المصانعة الاقتصادية الحائقة التي تمر بها البلاد ب بصورة عامة وفرى إتحاد بلدات البحيرة بصورة خاصة، حيث إن أهالي هذه القرى هم عاجزون عن تأمين التغذية بالدار الكهربائي من أي مصدر آخر ولاقدرة لهم على تحمل كلفة التغذية من مولادات المزارع بسبب حالة الفقر المتفاقع التي يعاني منها عشرات الآلاف في هذه القرى المحرومة، خاصة للاوقاتية من البرد القارس الذي تعرفه هذه المنطقة في هذا الفصل من السنة.

٤- في هذا الإطار، لا يسع أعضاء مجلس إتحاد بلدات البحيرة إلا أن يثروا على موقف المصلحة الوطنية لـ«اللبيطاني» المصر على مساندة الحقوق المكتسبة للبلدات في إفادتها عبر السنين من إنتاج معمل عدد العمال، ملائدين في الوقت نفسه كل الإدارات المعلنة السعي إلى تخفيف قساوة هذه الظروفقدر المستطاع على أكبر عدد ممكن من المواطنين في قرى الإتحاد - إذ لا يمكن أن يعمم الظلم على كل المناطق بدل السعي إلى حصره تمهيداً لرفعه عن كاهل كل المواطنين وكل لبنان - والتشدد بالمقابل في قمع التعديات على الشبكة.

٥- يوم مجلس إتحاد بلدات البحيرة في النهاية التذكير بأن تركيبة هذا الإتحاد تشكل صيغة فريدة في التنوع والعرش الواحد بين أبناء هذا الوطن، وبأنه يتند كل شعارات الترقية في معرض هذه القضية المبنية والإنسانية المحققة، وهي شعارات لم يكن لها أي محل في عز أيام المحنّة والإقتتال التي مرت بها البلاد في القرن الماضي.

